

Economic Subsidies in the Jordanian Food and Drug Administration: A Foundational Study

Dr. Nabeela Faris Alalwneh - Assistant Professor at the Islamic University of Minnesota - USA

<https://doi.org/10.47798/awuj.2024.i68.04>

Received: 31-07-2023

Accepted: 27-02-2024

Published: 01-06-2024

Corresponding Author:

nabeela.faris@yahoo.com

Abstract

The study aims to elucidate the theoretical and Sharia-based foundations of economic subsidies in both the conventional and Islamic economies. It seeks to identify the subsidies provided by the Directorates of Medicine and Food in the Jordanian Food and Drug Administration and their impact on the national economy. The study problem revolves around answering the question: What are the economic subsidies provided by the Jordanian Food and Drug Administration?

The study adopts a descriptive-analytical methodology and concludes that the policy of subsidies in the Islamic economy is based on adhering to Sharia principles and state intervention in economic activities. The study also reveals that the Jordanian Food and Drug Administration plays a significant role in enhancing the efficiency of Jordanian exports and supporting industry in both sectors, thereby boosting confidence in Jordanian food and pharmaceutical products in domestic and international markets. This is due to the privileges and government support enjoyed by the two sectors in the institution.

Keywords: Economic subsidies, Economic policies, National economy, Jordanian Food and Drug Administration, Islamic foundation.

الإعانات الاقتصادية في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية (دراسة تأصيلية)

د. نبيهة فارس علاونه - الجامعة الإسلامية بمينيسوتا - الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان التأصيل النظري والشرعي للإعانات الاقتصادية في الاقتصادين الوضعي والإسلامي، والتعرف على الإعانات التي تقدمها مديرتنا الدواء والغذاء في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وتمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال: ما الإعانات الاقتصادية التي تقدمها المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية؟

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن سياسة الإعانات في الاقتصاد الإسلامي تستند إلى العمل بمبدأ السياسة الشرعية، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية دوراً بارزاً في زيادة كفاءة الصادرات الأردنية، ودعم الصناعة في القطاعين، بما يعزز الثقة بالمنتج الغذائي والدوائي الأردني في الأسواق المحلية والخارجية، بما حظي به القطاعان في المؤسسة من امتيازات ودعم حكومي.

الكلمات المفتاحية: الإعانة الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، الاقتصاد الوطني، المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية، تأصيل إسلامي.

المقدمة

تعد سياسة إعانات التصدير، إحدى أهم أنماط الدعم الحكومي الموجه لرفع الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الدولية، والتي لها تأثير مباشر على التجارة؛ بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية وتخفيف التكاليف والأعباء الإدارية على الصناعة المحلية؛ لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج.

يعد قطاعا الصناعات الغذائية والدوائية من أهم قطاعات الصناعة الأردنية، لما يتمتع به هذان القطاعين من حصة سوقية عالية داخل السوق المحلي، وقد أولت الحكومة الأردنية جل اهتمامها للقطاعين، وقدمت العديد من برامج الدعم الحكومي، ورسمت السياسات لدعم هذين القطاعين الحيويين، من أجل الحصول على أكبر نفع لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية والدوائية محليا ودوليا، دعما لها، وتشجيعا لنموها وتطورهما؛ فقد أصبحت الإعانات عنصرا هاما ومتكاملا من عناصر السياسة الاقتصادية. ويدور المحور الرئيس لهذه الدراسة حول الإعانات الاقتصادية التي تقدمها المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تحديد مساهمة سياسة الإعانات الاقتصادية في دعم الصناعات الغذائية والدوائية الأردنية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

إشكالية البحث:

أدى التطور السريع في العلاقات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي؛ إلى زيادة حدة المنافسة العالمية بين الدول، وتطلب الأمر اتخاذ سياسات اقتصادية

لزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاعي الغذاء والدواء لما يسهمان به من زيادة الناتج المحلي ورفع الصادرات الوطنية، وتلعب سياسة إعانات التصدير دورا فاعلا في تعزيز الصادرات الغذائية والدوائية الأردنية، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما الإعانات الاقتصادية التي تقدمها المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية؟
وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ١- ما التأسيس النظري والشرعي للإعانات الاقتصادية؟
- ٢- ما الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الدواء في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية؟
- ٣- ما الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الغذاء في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية؟

أهداف البحث:

- ١- بيان التأسيس النظري والشرعي للإعانة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
- ٢- التعرف على الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الدواء في المؤسسة.
- ٣- التعرف على الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الغذاء في المؤسسة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

١- الروضان، هدليل^(١)، «تقييم ممارسة الدور الرقابي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن».

هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسة الدور الرقابي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى الكلي للدور الرقابي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء قد جاء بمستوى مرتفع في مجال الرقابة والتخطيط لها وتنفيذها واتخاذ الاجراءات بحق المخالفين.

٢- محمود، يوسف،^(٢) «القدرة التنافسية للصناعات الدوائية الأردنية، القياس والتحليل».

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية في شركات الصناعة الدوائية الأردنية، ومعرفة الوسائل والطرق المؤدية لزيادة إنتاجية ومبيعات تلك الشركات، باعتبار أن الحصة السوقية في تلك الشركات هي إحدى مقاييس التنافسية التي تعد أهم مقومات نجاح تلك الشركات في ظل الانفتاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى تفاوت القدرة التنافسية لشركات الدواء الأردنية؛ إلا أنها في مجملها متوسطة ولا يعتقد بأن حالة هذه الشركات لا تتناسب بشكل جيد مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي.

١- الروضان، هدليل، "تقييم ممارسة الدور الرقابي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٩م.

٢- محمود، يوسف، "القدرة التنافسية للصناعات الدوائية الأردنية، القياس والتحليل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، مج ٣٠، ع ٢، ٢٠٠٨م.

٣- الجبوري، غزوان شاكر،^(١) «أثر صادرات الصناعة الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن». هدفت الدراسة إلى قياس أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية لصادرات الصناعات الدوائية في الميزان التجاري، مما يعني وجود أثر ايجابي على تحسين الميزان التجاري.

ما يضيفه البحث:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الإعانات الاقتصادية في المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية باعتبارها الجهة الحكومية المختصة بالإشراف والرقابة على القطاعين، والتي تتولى تقديم الإعانات الاقتصادية لهما.

حدود البحث: ستقتصر الدراسة على المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية باعتبارها الجهة الحكومية المختصة بالإشراف والرقابة على القطاعين، والتي تتولى تقديم الإعانات الاقتصادية لهما.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على الوصف والملاحظة، ثم تشخيص الوصف لتسهيل عملية التحليل والوصول إلى النتائج المرجوة، وذلك عند عرضنا للتأصيل النظري والشرعي لسياسة الإعانات الاقتصادية، وما تقدمه المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية من دعم وإعانات بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة ومراجعة التشريعات ذات العلاقة.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

١- (الجبوري، غزوان شاكر،) «أثر صادرات الصناعة الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن»، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٨م.

المبحث الأول: التأسيس النظري والشرعي للإعانة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الإعانة الاقتصادية، وهدفها، وأنواعها

المطلب الثاني: الإعانة الاقتصادية من منظور اقتصادي إسلامي

المبحث الثاني: الإعانات التي تقدمها المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية

المطلب الأول: الإعانات التي تقدمها مديرية الدواء في المؤسسة العامة للغذاء

والدواء

المطلب الثاني: الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الغذاء في المؤسسة

العامة للغذاء والدواء

النتائج

التوصيات

المراجع

المبحث الأول: التأسيس النظري للإعانة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الإعانة الاقتصادية، وهدفها، وأنواعها

الإعانة لغة: جاء في المعنى اللغوي (العون) الظهير على الأمر، والجمع (الأعوان) و(المعونة) الإعانة،^(١) وتعاونوا أعان بعضهم بعضاً، وأعانه والمعوان: الحسن المعونة أو كثيرها^(٢)، فهي عمل يهدف إلى المساعدة والنصرة.

ولا يبتعد المعنى اللغوي للإعانة عن معناها في الاصطلاح الاقتصادي.

الإعانات الاقتصادية اصطلاحاً: هي أي إجراء حكومي يسبب انخفاضاً في التكاليف الكلية الصافية للإنتاج في منشأة أو صناعة معينة عن تلك التكاليف التي يمكن أن تتحقق لإنتاج نفس المقدار من المنتجات في ظل غياب هذا الإجراء الحكومي^(٣)، أو قد يكون الهدف من تقديم تلك الإعانات، هو الحد من الواردات من خلال وضع المنتج الوطني في وضع تنافسي أفضل من حيث السعر، فتكسد السلعة المستوردة، فينخفض الضغط على الاقتصاد الوطني.

الهدف من الإعانات الاقتصادية:

١- كسب الأسواق الخارجية، بتدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية، بتيسير الأمر على المصدرين، وتشجيعاً لهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه، سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات والخدمات المقدمة)، وزيادة نصيبهم

١- ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٥٦م، ج ١٣، ص ٢٩٨.

٢- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، "القاموس المحيط"، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص ١١٦٤.

٣- صقر، عمر، "سياسات التجارة الخارجية"، دار المهندس للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ص ١٤٩.

منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها^(١).

٢- كما تسعى الدولة من خلال نظام الإعانات إلى تشجيع الإنتاج، والصناعة الوطنية، وتحقيق الحماية الاقتصادية بدون فرض رسوم جمركية.

أنواع الإعانات:

١- الإعانات المباشرة: حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود، يحدد إما على أساس قيمي^(٢)، وإما على أساس نوعي، تماما كما الحال في الرسوم الجمركية، كأن يتم توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعار السوق، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج^(٣).

٢- الإعانات غير المباشرة: وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- أن تقدم الدولة دعما للتصدير؛ من خلال الإعفاء أو التخفيض الضريبي، ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها، أو رد ما دفع منها، هدفها زيادة إنتاجية المشروع أو تمييزه من حيث معدلات استهلاك الأصول^(٤).

ب- التسهيلات الائتمانية: سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل، وذلك بخفض أسعار الفائدة، وزيادة حجم السلفيات، والتسامح في آجال الدفع، الهدف منه تنمية الصناعات المحلية،

١- عبد القادر، السيد متولي، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص ٧٣؛ الجاسم، محمد علي، "الاقتصاد الدولي"، دار الجاحظ، بغداد، العراق، ١٩٧٦م، ص ٤٧٩.

٢- السواعي، خالد، "التجارة والتنمية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٢٠٠.

٣- حشيش، عادل، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص ٢٣٣.

٤- حشيش، عادل أحمد، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٦.

وخاصة الصغيرة منها، والحد من الواردات وكذلك تشجيع التصدير^(١).

المطلب الثاني: الإعانة الاقتصادية من منظور اقتصادي إسلامي

تقرر سابقاً أن الإعانات هي أي إجراء حكومي يسبب انخفاضاً في التكاليف الكلية الصافية للإنتاج، في منشأة أو صناعة معينة عن تلك التكاليف التي يمكن أن تتحقق لإنتاج المقدار نفسه من المنتجات في ظل غياب هذا الإجراء الحكومي. وبهذا المعنى فإن الإعانة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تدخل في أبواب السياسة الشرعية المتصلة بأعمال الدولة، والتي تقرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتستوجب من ولي الأمر التخطيط المدروس لموازنة المصالح والمفاسد.

مفهوم السياسة الشرعية:

يعرفها الغزالي بأنها: التي ترجع إلى الحكم المصلحية المتعلقة بالأمر الدنيوية والإيالة السلطانية، وإنما أخذها السلف من كتب الله المنزلة على الأنبياء ومن الحكم المأثورة عن سلف الأنبياء^(٢). وعرفها النسفي بأنها: حياطة الرعية بما يصلحها لظفا وعنفا

ترجع التعريفات السابقة السياسة الشرعية وتنظيم شؤون الدولة إلى المصالح، والحكم المتوافقة مع أصول وأحكام الشريعة الإسلامية، فالسلطة وفق السياسة الشرعية تهتم بتحقيق المصالح العامة للشعب في كافة شؤونهم الدنيوية والدنيوية، وفق التشريع السماوي فهي سلطة نائبة عن النبوة في حراسة الدين، وفق ما جاء في قول الماوردي في الإمامة» موضوعه لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة

١- عبد السلام، رضا، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ٢٠٠٣م، ص ١٣١.

٢- الغزالي، أبو حامد، "المنقذ من الضلال"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٤٤.

«الدنيا»^(١).

موقف السياسة الشرعية من الإعانات الاقتصادية:

تبين سابقاً أن السياسة الشرعية هي قيام ولي الأمر بإدارة البلاد، وتدبير شؤونها، بما يتفق والمصالح العامة ويحقق المقاصد الشرعية، وبما لا يتعارض مع أصول الشريعة ومبادئها، ولا يعارض نصاً صريحاً وثابتاً، بل تجري وفق طرق الاستنباط والاجتهاد، ويظهر موقف السياسة الشرعية من الإعانة الاقتصادية، في شرعية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التي تستند إلى مجموعة من النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والتي جاءت جميعها تحث على طاعة أولي الأمر في غير معصية، تجيز لولي الأمر أو من يمثله في جميع المؤسسات والهيئات التابعة لها بالتدخل واستخدام سلطتها وذلك حماية للمصالح العامة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢).

ولحديث نافع عن عبدالله رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أوامر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

ولحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته: الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته...».

١- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد، "الأحكام السلطانية"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٥.

٢- سورة النساء، آية: ٥٩.

وبه تظهر مسؤوليات الدولة، بوجود إمام يرفع مصالحهم وفق شرع الله بعيداً عن التقصير والغش، ووجوب طاعة ولي الأمر فيما لم يكن في معصية محرمه، وهو عين السياسة الشرعية.

لذا نجد في النظام الاقتصادي الإسلامي من المبررات ما يوجب تدخل الدولة بما يتفق والمصالح العامة، ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية أهمها:

١- تحقيق المقاصد الشرعية الخمسة في أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، حيث ترتب الأولويات الشرعية، الضروريات، فالحاجيات، فالكماليات، بالتدرج وبحسب الأهم.

٢- حماية المصالح، بأن جعلت رعاية المصلحة، ورفع الضرر أساساً للتدخل، فقد جاءت القاعدة الفقهية «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»^(١)، فالدولة مكلفة بوضع القوانين والأحكام التي تستطيع من خلالها حماية المصلحة الجماعية.

كما وحددت السياسة الشرعية ضوابط لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال حصر التدخل بمقدار الحاجة؛ بأن يكون حجم تدخل الدولة محصوراً بمقدار ما تدعوا إليه الحاجة، فكل تدخل لأجل مصلحة هو مشروع بل مندوب عليه، فإذا تجاوز التدخل حده، وتعدى غايته، فعندئذ يصبح التدخل مذموماً. فكلما رأى الحاكم ضرورة أو مصلحة في وضع القيود بالمنع أو إلزام الأفراد كان له الحق في ذلك. وقد اقتضت الحاجة الضرورية الآن إلى تطبيق هذه القيود من جانب الدولة، بعد أن تبين أن المناداة بحرية التجارة نشأ عنها العديد من

١- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، "الأشباه والنظائر"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ١٢١.

المشكلات التي تستدعي حلها^(١). وبالتدخل في المواطن التي لا بد من التدخل فيها، إقامة للعدل ومنعاً للظلم القائم وتقديماً للعون اللازم^(٢).

لذا فإن تدخل ولي الأمر في تنظيم الحياة الاقتصادية مطلب ضروري، يقره الإسلام ويلزم به ولي الأمر، ويكون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بمثابة توجيه للاقتصاد إلى المسار الصحيح، وذلك في حدود ما تقضي به الشريعة الإسلامية من توفير الحياة الصحية لأفرادها، بكل مقتضاياتها، وحسب متطلبات كل عصر وزمان.

فالدولة الإسلامية مناط بها توجيه الاقتصاد إلى كفاية الحاجات الحقيقية للشعوب، بتشجيع الإنتاج وتداول الإنتاج المحلي وحمايته، وبنج الإسراف والتبذير.

ومن أهم أدوارها التدخل لحماية الاستقلال الاقتصادي للأمة، ومن هنا كان على ولي الأمر التدخل في تحويل بعض الموارد، أو الوسائل الإنتاجية إلى رؤوس أموال تجارية، أو شركات صناعية على حسب حاجة البلاد المبنية على تقدير مصالحها، وتنسيقها على الوجه الذي يجعلها غنية بنفسها عن غيرها، فلا يجد الأجنبي باباً للتدخل في شؤونها، إلا بقدر ما يحتاج هو إليها من طرق التبادل العام الذي يقع بين الناس بعضهم مع بعض، وهذا نوع من التنظيم فيما ينفع البلاد ويقيها شر تدخل الأجنبي، فهو توجيه تستدعيه حاجة البلاد.

أما عن مدى تدخل ولي الأمر، فإن مصلحة المجتمع في وقت معين، وفي ظروف معينة، هي التي تحدد هذا المدى، فولي الأمر بحكم ما هو منوط به من

١- كردودي، صبرينة، "دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد ١٩، ٢٠١٦م، ص ٤٠٩-٤١٠.

٢- عكاز، محمد علي، "القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها في التنمية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ١٣٢.

رعاية مصلحة المجتمع ، له أن يتدخل في نطاق محدود بما يحقق المصلحة، ويكفل الخير للجميع ، ومقياس تدخل ولي الأمر ينقبض وينبسط تبعاً لمستوى السلوك الخلقي السائد في المجتمع ، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد يتعرض لها المجتمع وتهدد كيانه^(١).

وبذلك يتضح لنا أن الإعانات ماهي إلا تقديم الدولة عبر مؤسساتها الاقتصادية المختلفة، المساعدات وكافة التسهيلات في سبيل دعم المنتجين المحليين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتخفيض الأسعار، فهو أمر مباح طالما كان في ضوء حدود وإمكانات الدولة.

المبحث الثاني: الإعانات التي تقدمها المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية

المطلب الأول: الإعانات التي تقدمها مديرية الدواء

تتولى مديرية الدواء في المؤسسة، الرقابة على الدواء وفعاليتها^(٢)، باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالدواء؛ لضمان وجود دواء سليم، وفعال للمستهلك، حيث إن المؤسسة مختصة بالتأكد من تطبيق التشريعات المعول بها، والأسس المتعلقة بالدواء المصنع محلياً، أو المستورد من الخارج.

شكلت المؤسسة حلقة وصل في جودة المنتج مع شركائها في باقي المؤسسات الوطنية، في تحسين المعايير الصناعية للمنتجات الغذائية والدوائية؛ باعتبارهما أهم صناعيتين لارتباطهما الوثيق مع المستهلك مباشرة^(٣).

١- بسيوني، سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٩٨٨م، ص ٩٣.

٢- المادة ٥، قانون المؤسسة العامة للغذاء والدواء، رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٨.

٣- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لعام ٢٠١٣، ص ٣٢.

حازت صناعة الأدوية الأردنية على شهادات الجودة، والتي تعتمد على ثقة أسواق التصدير بمنتجاتها، ونمو مبيعاتها، وتصدر المملكة ٨٠٪ من إنتاجها الصيدلاني، مما يجعل الأردن البلد الوحيد في المنطقة الذي يصدر أكثر مما يستورد^(١) فهي ثاني صناعة من حيث التصدير؛ بسبب صغر السوق المحلي، وزيادة الطلب على المنتجات الأردنية، والدور الحكومي الهام من خلال توقيع عدة اتفاقيات لتصدير البضائع الأردنية للخارج^(٢).

ولقطاع الصناعة الدوائية دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن من ناحية، ودعم الصادرات الأردنية ورفد الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، بما يساهم به هذا القطاع من تقليص العجز في الميزان التجاري الأردني، فقد أوجدت المديرية قسم الاستيراد والتصدير؛ لتقديم كل التسهيلات اللازمة لدعم الصادرات الأردنية من الأدوية، والمساهمة في دفع الصناعة للأمام، من خلال قيامه بعدد من المهام الرئيسة والتي تتمثل في:^(٣)

- ١- تبسيط الإجراءات الخاصة بتصدير الدواء.
- ٢- إيجاد أسواق داخلية وخارجية لتسويق الدواء الأردني.
- ٣- تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والدول الأخرى.

لقد حظي قطاع الأدوية في الأردن على امتيازات من الحكومة، من حيث التشجيع على إبرام الاتفاقيات، وعقد مذكرات التفاهم، وشهادات الترخيص؛ للتصنيع والتسويق المحلي والدولي، حيث تعمل شركات الأدوية المحلية على

١- الجبور، غزوان شاكر، "أثر صادرات الصناعة الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، ٢٠١٨م، ص ١٢.

٢- محمود، يوسف عبد العزيز، "القدرة التنافسية للصناعات الدوائية الأردنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث، جامعة تشرين، ٢٠٠٨م، مج ٣٠، ع ٢، ص ١٠.

٣- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لعام ٢٠١٠م، ص ٥٣.

إنتاج أشكال صيدلانية مختلفة، والمستلزمات الطبية، والعديد من اللقاحات والمطاعيم، مما جعل لشركات ومصانع الدواء المحلية ميزة تنافسية عالية، فهي مزودة بالأجهزة المتطورة وأحدث التقنيات لزيادة قدرتها الإنتاجية، وأصبح لقطاع الأدوية في الأردن خبرة صناعية وتقنية واسعة، مما أدى إلى التصدير إلى العديد من الدول العربية والعالمية.

منحت مديرية الدواء الصلاحيات لإصدار شهادة ممارسة التصنيع الدوائي الجيد، كأحد أساليب الإعانة الاقتصادية التي تتبعها المؤسسة في سبيل حماية الصناعة المحلية، فهي ذلك الجزء من تأكيد الجودة الذي يضمن أن المنتجات تصنع على الدوام وفقاً لمعايير الجودة، وبنوعية ملائمة للاستعمال المتوخى منها، ومطابقتها لأذن التسويق الممنوح من الجهات الرقابية^(١)، ويعد الالتزام بمطابقة المنتجات الدوائية لعناصر الجودة أمر مهم؛ إذ إن جودتها تعتبر عنصراً أساسياً في التقدم الصناعي، والتطور التكنولوجي؛ لإمكانية ترويج المنتجات الدوائية في الأسواق، والمحافظة عليها، سواء أكان ذلك في إطار التجارة الداخلية أم الخارجية، ويمكن أن يستفيد من هذه الشهادة مصانع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، وتشترط المؤسسة العامة للغذاء والدواء للحصول على هذه الخدمة أن يكون المصنع مطابقاً لتعليمات وتصنيع الدواء الجيد^(٢).

المطلب الثاني: الإعانات الاقتصادية التي تقدمها مديرية الغذاء

تشكل الأغذية عنصراً أساسياً للحياة، وتحتل الصناعة الغذائية أهمية اقتصادية كبيرة للدول، بما توفره من أنماط حياة متطورة لمواطنيها؛ من خلال إنتاج، وتصنيع الغذاء؛ ليصبح المكون الرئيس لاقتصادها، فالاهتمام بهذا القطاع يدعم الاقتصاد

١- محمد، عائض عبد اللطيف، "ممارسة التصنيع الجيد وعلاقتها بتوفير متطلبات تطبيق إدارة الجودة"، مجلة إدارة الجودة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج ١٤١٨، ص ١٩، ٢٠١٧م.

٢- دليل خدمات المؤسسة العامة للغذاء والدواء لعام ٢٠١٤، ص ٣.

الوطني، ويجعل الدولة قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة.

أعطيت السلامة والجودة الغذائية، اهتماماً عالمياً؛ نظراً لتأثيرها على صحة المستهلك، من خلال تحديد مخاطر الغذاء، وتقييمها، وتحليلها، ووضع المعايير، والحلول المناسبة لتجنبها وفق أسس علمية وتكنولوجية^(١).

قامت المؤسسة العامة للغذاء والدواء بإطلاق برامج عدة لدعم القطاع الصناعي الوطني وحمايته وتعزيز النمو الاقتصادي منها:

١- برنامج الثقة وعلامة المؤسسة (الثقة) الذي يهدف إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من قطاعات مصنعي الأغذية، ومؤسسة الإطعام الجماعي الملتزمة بمتطلبات البرنامج^(٢).

٢- إطلاق برنامج التاجر الذهبي للمؤسسة، والذي يهدف إلى تقليل، وتبسيط إجراءات التفتيش على الشحنات المستوردة، التي تكون احتمالية عدم مطابقتها لمتطلبات السلامة، والجودة للمواد الغذائية نادرة الحدوث، بالإضافة إلى تحفيز التجار على الاستمرار بمطابقة منتجاتهم المستوردة، وتعزيز مفهوم الالتزام بتعليمات، وقوانين المؤسسة لدى التجار^(٣)، حيث تقوم المؤسسة بتطبيق تقنيات تدقيق الالتزام الحديثة، بتقييم مدى التزام الشركات المرشحة لهذا البرنامج بالمتطلبات، والشروط، والمعايير المعتمدة لديها.

١- علاق، عبد القادر، "مبدأ الالتزام بالسلامة الغذائية لحماية المستهلك دراسة تحليلية في الفقه والتشريع الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع ١٧، ٢٠١٧م، ص ١٢٣.

٢- موقع المؤسسة على شبكة الانترنت <http://www.jfda.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=337>، استفتت منه ٢٨ / ٥ / ٢٠٢٣.

٣- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لعام ٢٠١٣، ص ٣٥.

٣- تطبيق نظام (الإسكودا) الدولي الذي يهدف إلى تبسيط، وتسهيل إجراءات التعامل مع إرساليات المواد المستوردة، فقد تم توحيد أنظمة الرقابة المحوسبة، والمعمول بها في المراكز الجمركية (نظام الرقابة الجمركي (إسكودا)، ونظام الرقابة الصحية المبني على درجة الخطورة الصحية للأغذية، ونظام مؤسسة المواصفات والمقاييس)، بحيث تم اعتماد نظام الرقابة الجمركي (إسكودا) من قبل جميع الدوائر وتم وضع معايير للاستهداف خاصة بكل جهة رقابية^(١).

كما تقوم المديرية بإعداد تقرير التنافسية في قطاع صناعة المواد الغذائية، وتطوير الصناعة المحلية من خلال تقديم الدعم المالي والمشورة الفنية؛ لضمان مستوى عالي من الجودة، وزيادة كفاءة الصادرات^(٢)، فكل دول العالم تسعى لتحقيق صناعة غذائية محلية متطورة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنتاج ما يحتاجه مواطنيها، حتى لا يكون ما تستورده من المواد الغذائية، ثقلاً على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، بتوفير الأموال اللازمة لاستيراد الغذاء من الخارج، إذ إن الاهتمام في قطاع الصناعة الغذائية، يدعم الاقتصاد الوطني، ويجعل الدولة قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة، ومواكبة التقدم الصناعي، والتطور التكنولوجي للدول؛ لإمكانية ترويج المنتجات، والمحافظة على الأسواق، سواء أكان ذلك في إطار التجارة الداخلية أم الخارجية.

يمكننا القول إن للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية دوراً بارزاً في زيادة كفاءة الصادرات الأردنية، ودعم القطاع الصناعي في مجال الدواء والغذاء، بما يعزز الثقة بالمنتج الغذائي والدوائي الأردني في الأسواق المحلية والخارجية، على حد سواء، ويزيد من فرص الاستثمار في هذه القطاعات، والذي ظهر واضحاً جلياً بما تقوم به من مهام وواجبات، وما تتخذه من إجراءات إدارية،

١- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لعام ٢٠١٠، ص ٢٨- ٢٩.

٢- التقرير السنوي للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لعام ٢٠١٢، ص ٤٩.

وما حظي به القطاع الدوائي والغذائي في المؤسسة من امتيازات ودعم وما تقدمه من برامج وشهادات عدة لدعم القطاع الصناعي الأردني، لزيادة التنافس بين أصحاب المشاريع في الحصول على الدعم الحكومي، وما تقوم به المؤسسة من تصنيفها للمنتجات الغذائية المبني على درجة خطورتها الغذائية والدوائية، وكذلك أعمالها الرقابية على إرساليات الأغذية المستوردة في المراكز الجمركية، حسب معايير وأسس علمية، وتطوير الأعمال الرقابية باستمرار لمواكبة المستجدات العالمية.

النتائج:

١- الإعانات إجراء حكومي، تقدمه الحكومات عبر مؤسساتها الاقتصادية المختلفة، والتي تستند في الاقتصاد الإسلامي إلى العمل بمبدأ السياسة الشرعية وأبوابها المتعددة، من شرعية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وغاياتها.

٢- للمؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية دور بارز في زيادة كفاءة الصادرات الأردنية، ودعم القطاع الصناعي في مجال الدواء والغذاء، بما يعزز الثقة بالمنتج الغذائي والدوائي الأردني في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء، ويزيد من فرص الاستثمار في هذه القطاعات، بما حظي به القطاع الدوائي من إعانات حكومية.

التوصيات:

في إطار سعي المؤسسة إلى أتمتة المعلومات، واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، واستكمالاً لدورها.

١- لابد من قيام المؤسسة بمزيد من الحملات الإعلامية والمواد الإعلانية، والتي

تهدف إلى تعريف أصحاب المنشآت الغذائية والدوائية، بالبرامج والشهادات المطروحة من قبل المؤسسة، وتشجيع أصحاب المنشأة للاستفادة منها.

٢- لابد من تفعيل الروابط الإلكترونية لهذه البرامج على موقع المؤسسة الإلكتروني، لتمكين أصحاب المنشآت للتقديم لهذه البرامج والاستفادة من الحوافز.

٣- ضرورة استخدام تطبيقاً ذكياً خاصاً بكل برنامج أو شهادة من التي تصدرها المؤسسة؛ بهدف تقليل الزمن وتخفيض الكلفة، وتسهيل الحصول على الخدمة المتاحة، فمثل هذه الإجراءات تتخذ في سبيل تحقيق المصلحة العامة، وحماية الصناعة الغذائية والدوائية المحلية.

المصادر والمراجع

- بسبوني، سعيد أبو الفتوح: الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٩٨٨ م.
- الجاسم، محمد علي: الاقتصاد الدولي، دار الجاحظ، بغداد، العراق، ١٩٧٦ م.
- الجبور، غزوان شاكر: أثر صادرات الصناعة الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، ٢٠١٨ م.
- حشيش، عادل أحمد: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠ م.
- حشيش، عادل: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩١ م.
- السواعي، خالد: التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦ م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣ م.
- صقر، عمر محمد: سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥ م.
- عبد السلام، رضا: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ٢٠٠٣ م.
- عبد القادر، سيد متولي: الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الاردن، ٢٠١١ م.
- عكاز، محمد علي: القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها في التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨ م.
- علاق، عبد القادر: مبدأ الالتزام بالسلامة الغذائية لحماية المستهلك دراسة تحليلية في الفقه والتشريع الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع ١٧، ٢٠١٧ م.

- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد: القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- كردودي، صبرينه: دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع١٩، عمان، الاردن، ٢٠١٦م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
- محمد، عائض عبد اللطيف: ممارسة التصنيع الجيد وعلاقتها بتوفير متطلبات تطبيق ادارة الجودة، مجلة ادارة الجودة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مج ١٤١٨، ٢٠١٧م.
- محمود، يوسف عبد العزيز: القدرة التنافسية للصناعات الدوائية الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث، جامعة تشرين، مج ٣٠، ع٢، ٢٠٠٨م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٥٦م.

التقارير السنوية والمواقع الالكترونية:

- التقارير السنوية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء ٢٠٠٨ - ٢٠٢١
- دليل خدمات المؤسسة العامة للغذاء والدواء لعام ٢٠١٤
- موقع المؤسسة العامة للغذاء والدواء
- <http://www.jfda.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=149>

Sources and References:

- Al-Bukhari, Abi Abdullah Muhammad bin Ismail: Sahih Bukhari, Dar Al-Salam, Riyadh, Saudi Arabia, 2000 AD.
- Bassiouni, Saeed Aboul Fotouh: Economic Freedom in Islam and its Impact on Development, Dar Al-Wafaa, Mansoura, Egypt, 1988.
- Al-Jassim, Muhammad Ali: International Economics, Dar Al-Jahiz, Baghdad, Iraq, 1976 AD.
- Al-Jabour, Ghazwan Shaker: The Impact of Pharmaceutical Industry Exports on Improving the Trade Balance in Jordan, Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al al-Bayt University, 2018.
- Hashish, Adel Ahmed: International Economic Relations, University House, Alexandria, Egypt, 2000 AD.
- Hashish, Adel, "Fundamentals of International Economics," University House, Beirut, Lebanon.
- Al-Sawa'i, Khaled: Commerce and Development, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2006.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman: Similarities and Isotopes, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1983.
- Shaltout, Mahmoud: Islam is a creed and a law, Dar Al-Shorouk, Cairo, Egypt, 2001.
- Saqr, Omar Mohamed: Foreign Trade Policies, Dar Al Mohandes for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, 2005.
- Abd al-Salam, Reda: International Economic Relations between Theory and Practice, Al-Asriyyah Library, Mansoura, Egypt, 2003.
- Abdel Qader, Sayed Metwally:, International Economics Theory and Policies, Dar Al-Fikr, Amman, Jordan, 2011 AD.
- Okaz, Muhammad Ali: Sharia'a restrictions on freedom of trade and their impact on development, Dar al-Fikr al-Jami', Alexandria, Egypt, 2008.
- Alaq, Abdelkader: The Principle of Commitment to Food Safety to Protect the Consumer, An Analytical Study in Algerian Jurisprudence and Legislation," Academy of Social and Human Studies, Department of Economic and Legal Sciences, p. 17, 2017.

- Al-Fayrouz Abadi, Majd Al-Din Muhammad: Al-Muhit Dictionary, Dar Al-Hadith, Cairo, Egypt, 2008.
- Kurdudi, Sabrina: The Role of the State in Organizing Economic Life, Ramah Journal for Research and Studies, p. 19, Amman, Jordan, 2016.
- Al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad. Al-Ahkam Al-Sultaniyyah, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1985.
- Muhammad, Aedh Abdel-Latif: Good Manufacturing Practice and its Relationship to Providing Quality Management Application Requirements, Journal of Quality Management, Sudan University of Science and Technology, Vol. 1418, 2017.
- Mahmoud, Yousef Abdel Aziz: The Competitiveness of the Jordanian Pharmaceutical Industries, Tishreen University Journal of Research, Tishreen University, Volume 30, Part 2, 2008.
- Ibn Manzoor, Abu al-Fadl Jamal al-Din: Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1956 AD.
- Al-Nasafi, Omar bin Muhammad: Talaba alalaba, Dar Al-Qalam, Beirut, Lebanon, 1986 AD.

Annual reports and websites:

- Annual reports of the Food and Drug Administration 2008-2021
- Directory of services of the Food and Drug Administration for the year 2014
- The website of the Food and Drug Administration
- <http://www.jfda.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=149>